

التقييم الاقتصادي لأداء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس)

احمد مرزوق داود سالمان التركي^١, ياسر عبد الحميد دياب^٢, حسين حسن علي ادم^٣^١ قسم السياسة والاقتصاد- معهد البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل - جامعة أسوان^٢ قسم الاقتصاد الزراعي وعميد كلية الزراعة والموارد الطبيعية- جامعة أسوان^٣ © تصدر عن معهد البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل - جامعة اسوان - جمهورية مصر العربية

مقدمة:

يعتبر التكامل الإقليمي بين الدول النامية جانبا من جوانب عديدة يدخل في استراتيجية التنمية، إذ يستحيل تحقيق تنمية مستقلة في مواجهة نظام دولي يرفض هذا التوجه بإمكانية قطرية فردية، ومن هذا المنطلق استمدت فكرة التكامل شرعيتها ومبرراتها حتى غدت توجهها عالميا لا يخص الدول النامية بقدر ما يخص الدول المتقدمة، لذلك دعي الاتحاد الأفريقي الدول الأفريقية واتفق المجتمعون في قمة واجادوجو (مارس ٢٠٠٦) علي اعتماد عدد من التجمعات الأفريقية الإقليمية، تحددت في ثمانية تجمعات رئيسية هي: الكوميسا COMESA، والسادك SADC، والإيكواس ECOWAS، والسين صاد SAD GEN، والإيكاس ECCAS، والإيجاد IGAD، واتحاد المغرب العربي UMA. وتجمع شرق افريقيا (EAC)، ودعم التكامل الاقليمي بينها. ومن تلك الدول الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا حيث تأسست الايكواس عام ١٩٧٥ بموجب اتفاقية لاجوس التي وقعتها خمس عشرة دولة من الدول المنطقة بعد جهود ومساع وتجارب كثيرة بذلتها وخاضتها هذه الدول علي مدار سنوات طويلة للوصول الي تكتل يجمع بينها ويوحد قدراتها الاقتصادية وموقفها السياسية وضمن لها الاستقرار الامني وعلي الرغم من ان طبيعة التكتل الاقليمي للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ذات طبيعة اقتصاديه وتنموية، وجاء ميلاد الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا " الايكواس " في مايو ١٩٧٥ بموجب اتفاقية لاجوس التي وقعتها خمس عشرة دولة من دول المنطقة ثم انسحبت موريتانيا، وانضمت لها الرأس الاخضر عام ١٩٧٧، وبعد جهود ومساع وتجارب كثيرة بذلتها وخاضتها هذه الدول على مدار عقود للوصول الي تكتل وتكامل اقتصادي يجمع بينها ويوحد قدراتها الاقتصادية وموقفها السياسية ويضمن لها الاستقرار الامني.

تم التأسيس فعليا في ٢٥ مايو ١٩٧٥ ومقر المنظمة حاليا في أبوجا بنيجيريا - اللغات الرسمية للمنظمة هي الإنجليزية والفرنسية والبرتغالية، وكانت موريتانيا من الدول الأعضاء ولكن انسحبت في عام ٢٠٠٠ وفي عام ٢٠٠٨ تم فصل غينيا وهي تضم ١٥ عضوا هم، بنين، بوركينا فاسو، جزر الرأس الأخضر، كوت ديفوار، زامبيا، غانا، غينيا بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون وتوجو، وعلي الرغم من طبيعة ايكواس الاقتصادية إلا أنها تم الموافقة علي الدفاع المشترك ١٩٧٩ في داكار ودخل التنفيذ في العام الثاني ويبلغ تعداد سكانها ٤١٠ مليون نسمة ثلث

سكان القارة، ومن خلال نظرة قادة دول غرب أفريقيا تجاه عملية التكامل الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية والتغلب على صغر حجم الاسواق في كل دولة بالإضافة الي الحجم الأمثل الذي يجب أن تصل إليه مع تحرير حركة السلع وعناصر الإنتاج بالنسبة للدول الأفريقية، حيث تم السعي في تحقيق وسيلة تهدف إلي زيادة المخرجات وتحقيق التنمية المتوازنة ما بين الدول الأعضاء في العملية فكانت أهم مبررات التكامل الاقتصادي بين دول الإقليم، هي تحقيق التنمية الصناعية واتساع حجم السوق أي أن فتح أسواق أوسع أمام الصناعة يؤدي إلي تحفيز الإنتاج في كل القطاعات، توفير عرض عناصر الإنتاج لأن من عوائق التنمية في غرب أفريقيا قصور عرض العناصر الإنتاجية علي حده لكل دولة ويرجع ذلك إلى التفتت السياسي للإقليم، وسعي كل دولة إلي استغلال مواردها الخاصة بها بصورة منعزلة، وصعوبة استغلال عناصر الإنتاج المتوفرة في دول غرب أفريقيا الاستغلال الأمثل في ظل المستوى المتدني للقطاع الصناعي، واخيرا تحقيق الاستقلال الاقتصادي، وهو أحد أهداف التنمية الاقتصادية .

المشكلة البحثية:

على الرغم من أن تجمع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس)، قد حققت تقدما نسبيا في عملية التكامل الاقتصادي، اذ نجح الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في انشاء نظام سياسات الاقتصاد الكلى من خلال وضع هيكل للمحاسبة المشتركة يراجع بين الدول الاعضاء بانتظام، اضافة إلى أنشاء أسواق الأوراق المالية، الا ان حجم التجارة البينية بينهما ما زال ضئيلا لا يتعدى نحو ٥٪ عام ٢٠١٨، سجلت في اوربا نحو ٦٩٪ وفى اسيا نحو ٦٠٪ من إجمالي قيمة التجارة الخارجية الكلية لكل منهم، الامر الذى يعنى انخفاض الاهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية للدول الايكواس، الامر الذى يستدعى ضرورة الوقوف على وسائل التنمية المشتركة للعلاقات التجارية بينهم بسبب الجوار الجغرافي لتلك الدول، والمصير المشترك للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا .

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى وصف وتحليل الاداء الاقتصادي للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا (الايكواس) والمعوقات التي تواجهها، وذلك من خلال التعرف على السياسية التجارية الاقليمية التي وصلت اليها دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، وهل تتوافق النظرة المستقبلية للجماعة لعام ٢٠٣٠ مع اجندة الاتحاد الافريقي لعام ٢٠٦٣ .

مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة بصفة اساسية على البيانات المنشورة وغير المنشورة والواردة من كل من الجهات المحلية والدولية كبيانات البنك الدولي (تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٨)، قاعدة بيانات البنك الدولي، قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي (www.inf.org)، موقع الايكواس (www.comm.ecowas.int)، موقع التجارة السلعية للأمم المتحدة (comtrade.un.org)، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) تقارير مختلفة، تقارير البنك الأفريقي للتنمية، الدراسات والمراجع العلمية والنشرات المرتبطة بموضوع الدراسة .

الاسلوب البحثي:

اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الوصفي والكمي متمثلا في أسلوب تحليل الانحدار البسيط، وكذلك تقدير الاهمية النسبية ومتوسطات بعض المتغيرات الاقتصادية موضع الدراسة خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠١٠).

النتائج البحثية:

أولاً: التجارة الخارجية الكلية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس):

فيما يلي استعراضا لدراسة تطور التجارة الخارجية الكلية من خلال دراسة وتحليل تطور كل من قيمة الصادرات والواردات والميزان التجاري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس) مع دول العالم خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠١٠).

١- تطور قيمة التجارة الخارجية الكلية:

باستعراض وتحليل قيمة التجارة الخارجية الكلية لدول الايكواس خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٩)، كما في الجدول رقم (١)، يتضح أن قيمة التجارة الخارجية الكلية لدول الايكواس خلال فترة الدراسة قد بلغت قدر نحو ٢٠٨.٢٠٦ مليار دولار عام ٢٠١٠، وبلغت أقصاه حوالي ٢٧٧.٣٧٢ مليار دولار عام ٢٠١٤، بزيادة قدرها نحو ٦٩.١٦٦ مليار دولار، أي ما يعادل نحو ٣٣.٢١٪ مقارنة بعام ٢٠١٠، ثم انخفضت الى نحو ١٦٣.٦٢٦ مليار دولار عام ٢٠١٦، بانخفاض قدره ١١٣.٧٤٦ مليار دولار تمثل نحو ٤١٪ عن عام ٢٠١٤، وزاد في عام ٢٠١٩ إلى نحو ٢٣٣.٣٤٣ مليار دولار، بزيادة قدرها ٦٩.٧١٧ مليار دولار تمثل نحو ٤٢.٦١٪ عن عام ٢٠١٦، كما تبين أن متوسط قيمة التجارة الخارجية الكلية لدول الايكواس الى العالم قد بلغ نحو ٢٢٩.٠٥٨ مليار دولار خلال فترة الدراسة، كما هو موضح بالجدول رقم (١).

ولم يتأكد إحصائيا معنوية النموذج المقدر لتطور قيمة التجارة الخارجية الكلية لدول الايكواس الى دول العالم خلال فترة الدراسة، راجع الجدول رقم (٢).

٢- تطور قيمة الصادرات الكلية:

باستعراض وتحليل قيمة الصادرات الكلية لدول الايكواس خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠١٠)، كما في جدول رقم (١)، تبين أنها قد بلغت نحو ١٢٠.٤٦٠ مليار دولار عام ٢٠١٠، ثم تقلبت بين الارتفاع والانخفاض، حتى بلغت أقصاه نحو ١٦٣.٠٢٧ مليار دولار عام ٢٠١٢، بزيادة قدرها نحو ٤٢.٥٦٧ مليار دولار أي ما يعادل نحو ٣٥.٣٣٪ زيادة عن عام ٢٠١٠، ثم انخفضت حتى بلغت نحو ٧٤.٧٥ مليار دولار في عام ٢٠١٦، بانخفاض قدره نحو ٨٨.٢٧٧ مليار دولار أي ما يعادل نحو ٥٤.١٤٪ عن عام ٢٠١٢، ثم زاد في عام ٢٠١٩ حتى بلغ نحو ١١٦.١١٤ مليار دولار في عام ٢٠١٩، بزيادة قدرها نحو ٤١.٣٦ مليار دولار أي ما يعادل نحو ٥٥.٣٣٪ عن عام ٢٠١٦، كما تبين أن متوسط قيمة الصادرات الكلية لدول الايكواس قد بلغ نحو ١٢٣.٠٤٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة، كما هو موضح بالجدول رقم (١).

ولم يتأكد إحصائياً معنوية النموذج المقدر لتطور قيمة الصادرات الكلية لدول الايكواس خلال فترة الدراسة، راجع الجدول رقم (٢)٠

٣- تطور قيمة الواردات الكلية:

باستعراض وتحليل قيمة الواردات الكلية لدول الايكواس خلال فترة الدراسة (٢٠١٩-٢٠١٠)، كما في جدول رقم (١)، تبين أنها قد بلغت نحو ٨٧.٧٤٦ مليار دولار عام ٢٠١٠، ثم بلغت أقصاه إلى حوالي ١٢٥.١٢٨ مليار دولار عام ٢٠١٣، بزيادة قدرها نحو ٣٧.٣٨٢ مليار دولار أي ما يعادل نحو ٤.٢٦٪ عن عام ٢٠١٠، ثم انخفضت إلى نحو ٨٨.٧١٠ مليار دولار عام ٢٠١٧، بانخفاض قدر بنحو ٣٦.٤١٨ مليار دولار، وبنسبة قدرت بنحو ٤١.٠٥٪ عن عام ٢٠١٣، وزاد في عام ٢٠١٩ إلى نحو ١١٧.٢٢٩ مليار دولار، بمقدار متزايد بلغ نحو ٢٨.٥١٩ مليار دولار، وبنسبة بلغت نحو ٣٢.١٤٪، كما تبين أن متوسط قيمة الواردات الكلية لدول الايكواس بلغت نحو ١٠٦.٠١١ مليار دولار خلال فترة الدراسة، كما هو موضح بالجدول رقم (١)٠

ولم يتأكد إحصائياً معنوية النموذج المقدر لتطور قيمة الواردات الكلية لدول الايكواس إلى دول العالم خلال فترة الدراسة، راجع الجدول رقم (٢)٠

جدول رقم (١): تطور إجمالي قيمة التجارة الخارجية الكلية والميزان التجاري لدول الايكواس مع دول العالم خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠١٠)٠ المليار دولار

الميزان التجاري	الواردات	الصادرات	إجمالي التجارة	البيان السنة
٣٢.٧١٤	٨٧.٧٤٦	١٢٠.٤٦٠	٢٠٨.٢٠٦	٢٠١٠
٥٣.٦٧١	١٠٨.٩٢٧	١٦٢.٥٩٨	٢٧١.٥٢٥	٢٠١١
٥٠.٤٧٩	١١٢.٥٤٨	١٦٣.٠٢٧	٢٧٥.٥٧٥	٢٠١٢
١٦.٠٧٣	١٢٥.١٢٨	١٤١.٢٠١	٢٦٦.٣٢٩	٢٠١٣
٣١.٢٨٨	١٢٣.٠٤٢	١٥٤.٣٣٠	٢٧٧.٣٧٢	٢٠١٤
٩.١٥٧-	١٠٠.٤٤١	٩١.٢٨٤	١٩١.٧٢٥	٢٠١٥
١٤.١٢٦-	٨٨.٨٧٦	٧٤.٧٥٠	١٦٣.٦٢٦	٢٠١٦
٤.٠٠٤	٨٨.٧١٠	٩٢.٧١٤	١٨١.٤٢٤	٢٠١٧
٦.٥٣٦	١٠٧.٤٦٠	١١٣.٩٩٦	٢٢١.٤٥٦	٢٠١٨
١.١١٥-	١١٧.٢٢٩	١١٦.١١٤	٢٣٣.٣٤٣	٢٠١٩
١٧.٠٣٧	١٠٦.٠١١	١٢٣.٠٤٧	٢٢٩.٠٥٨	المتوسط

المصدر: جمعت وحسبت من: البنك الدولي، شبكة المعلومات الدولية، ٢٠٢١

٣- تطور قيمة الميزان التجاري:

باستعراض وتحليل قيمة الميزان التجاري لدول الايكواس خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠١٠)، كما في جدول (١)، تبين أنها قد بلغت قيمة الفائض نحو ٣٢.٧١٤ مليار دولار عام ٢٠١٠، ثم بلغت اقصاه حوالي ٥٣.٦٧١ مليار دولار عام ٢٠١١، بزيادة فائض بلغت نحو ٢٠.٩٥٧ مليار دولار، بنسبة بلغت نحو ٦٤.٠٦٪ عن عام ٢٠١٠، كما تبين أن متوسط قيمة الفائض في الميزان التجاري

لدول الايكواس بلغت نحو ١٧.٠٣٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة، كما هو موضح بالجدول رقم (١).

وقد تأكد إحصائيا زيادة قيمة الفائض في الميزان التجاري لدول الايكواس سنويا بحوالي ٢.٣٤٨ مليار دولار، بمعدل تغير سنوي بلغ نحو ١٣.٧٨٪ من متوسط الظاهرة موضع الدراسة، كما قدر معامل التحديد بنحو ٠.٦٤، أي أن حوالي ٦٤٪ من التغيرات الحادثة في قيمة الفائض في الميزان التجاري لدول الايكواس خلال فترة الدراسة ترجع إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن، وقد تأكدت إحصائيا معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ٠.٠٠١، راجع الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢): النماذج المقدره للاتجاه الزمني العام لتطور قيمة التجارة الخارجية الكلية والميزان التجاري لدول الايكواس خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠١٠).

R ²	F	التغير السنوي		متوسط	نموذج الاتجاه الزمني العام	البيان
		معدل %	مقدار			
٠.١٢	١.٧٩	-	-	٢٢٩.٠٥٨	ص ^ا = ٢٦٢.٠١٧ -	قيمة التجارة الخارجية
٠.٢٣	٤.٠٦	-	-	١٢٣.٠٤٧	ص ^ا = ١٥٦.١٥٧ -	قيمة الصادرات الكلية
٠.٠٢	٠.٠٦	-	-	١٠٦.٠١١	ص ^ا = ١٠٥.٨٦٠ +	قيمة الواردات الكلية
٠.٦٤	**٩.١٥	١٣.٧٨	٢.٣٤٨	١٧.٠٣٧	ص ^ا = ٥٢.٢٧٢ +	الميزان التجاري

** معنوي عند ١ % و * معنوي عند ٥ %

حيث تشير " ص^ا " إلى القيمة التقديرية لقيمة المتغيرات (التجارة الخارجية لدول الايكواس، الصادرات والواردات الكلية، الميزان التجاري) في السنة هـ، وتشير " س^{هـ} " إلى ترتيب عنصر الزمن، حيث هـ = ١، ٢، ٣،، ١٠، وتشير الأرقام بين القوسين () أسفل معاملات الانحدار إلى قيمة "ت" المحسوبة

المصدر: حسب وقدرت من: بيانات الجدول رقم (١).

ثانيا: التجارة الخارجية البنينة الكلية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس):

فيما يلي استعراضا لدراسة تطور التجارة الخارجية البنينة الكلية من خلال دراسة وتحليل تطور كل من قيمة الصادرات والواردات والميزان التجاري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس) البنينة خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠١٠).

١- تطور قيمة التجارة الخارجية الكلية:

باستعراض وتحليل قيمة التجارة الخارجية الكلية البنينة لدول الايكواس خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٩)، كما في الجدول رقم (٣)، يتضح أن قيمة التجارة الخارجية الكلية البنينة لدول الايكواس خلال فترة الدراسة قد بلغت قدر نحو ٥٧٠.٩١٨ مليون دولار عام ٢٠١٠، وبلغت أقصاه حوالي ٦٧٧.٠٢١ مليون دولار عام ٢٠١٩، بزيادة قدرها نحو ١٠٦.١٠٣ مليون دولار، أي ما يعادل نحو

١٨.٥٨٪ مقارنة بعام ٢٠١٠، كما تبين أن متوسط قيمة التجارة الخارجية الكلية البنينية لدول الايكواس قد بلغ نحو ٦٢٩.٧٦٨ مليون دولار خلال فترة الدراسة، كما هو موضح بالجدول رقم (٣)٠ وقد تأكد إحصائياً تزايد قيمة التجارة الخارجية الكلية البنينية للايكواس بحوالي ٦.٠٦٧ مليار دولار، بمعدل تغير سنوي بلغ نحو ١.٠٤٪ من متوسط الظاهرة موضع الدراسة، كما قدر معامل التحديد بنحو ٠.٣٧، أي أن حوالي ٣٧٪ من التغيرات الحادثة في قيمة التجارة الخارجية الكلية البنينية للايكواس خلال فترة الدراسة ترجع إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن، وقد تأكدت إحصائياً معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ٠.٠٠١، راجع الجدول رقم (٤)٠

٢- تطور قيمة الصادرات الكلية:

باستعراض وتحليل قيمة الصادرات الكلية البنينية لدول الايكواس خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٩)، كما في جدول رقم (٣)، تبين أنها قد بلغت نحو ٢٣٧.٩٨١ مليون دولار عام ٢٠١٠، ثم تقلبت بين الارتفاع والانخفاض، حتى بلغت أقصاه نحو ٣٤٣.٢١٩ مليون دولار، بزيادة بلغت حوالي ١٠٥.٢٣٨ مليون دولار، بمعدل زيادة بلغ حوالي ٥٥.٧٧٪ عن عام ٢٠١٠، وانخفض في عام ٢٠١٩ الى نحو ٣٢٤.٨٩٠ مليون دولار، بانخفاض قدره نحو ١٨.٣٢٩ مليون دولار أي ما يعادل نحو ٥.٣٤٪ انخفاض عن عام ٢٠١٤، كما تبين أن متوسط قيمة الصادرات الكلية البنينية لدول الايكواس قد بلغ نحو ٣٠١.٦١٨ مليون دولار خلال فترة الدراسة، كما هو موضح بالجدول رقم (٣)٠ ولم يتأكد إحصائياً معنوية النموذج المقدر لتطور قيمة الصادرات الكلية لدول الايكواس خلال فترة الدراسة، راجع الجدول رقم (٤)٠

٣- تطور قيمة الواردات الكلية:

باستعراض وتحليل قيمة الواردات الكلية البنينية لدول الايكواس خلال فترة الدراسة (٢٠١٠-٢٠١٩)، كما في جدول رقم (٣)، تبين أنها قد بلغت نحو ٣٣٢.٩٣٧ مليون دولار عام ٢٠١٠، ثم بلغت أقصاه إلى حوالي ٣٥٩.٩٦٥ مليون دولار عام ٢٠١٥، بزيادة قدرها نحو ٢٧.٠٢٨ مليون دولار أي ما يعادل نحو ٨.١٢٪ عن عام ٢٠١٠، ثم انخفضت الى نحو ٣١٣.٣١٥ مليون دولار عام ٢٠١٧، بانخفاض قدر بنحو ٤٦.٦٥ مليون دولار، وبنسبة قدرت بنحو ١٢.٩٥٪ عن عام ٢٠١٥، وزاد في عام ٢٠١٩ الى نحو ٣٥٢.١٣١ مليون دولار، بمقدار متزايد بلغ نحو ٣٨.٨١٦ مليون دولار، وبنسبة بلغت نحو ١٢.٣٨٪، كما تبين أن متوسط قيمة الواردات الكلية البنينية لدول الايكواس بلغت نحو ٣٢٨.١٥٠ مليون دولار خلال فترة الدراسة، كما هو موضح بالجدول رقم (٣)٠ ولم يتأكد إحصائياً معنوية النموذج المقدر لتطور قيمة الواردات الكلية البنينية لدول الايكواس خلال فترة الدراسة، راجع الجدول رقم (٣)٠

٣- تطور قيمة الميزان التجاري:

باستعراض وتحليل قيمة الميزان التجاري البيني لدول الايكواس خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٩)، كما في جدول (٣)، تبين أنها قد بلغت قيمة الفائض اقصاه نحو ٣٣.٥٥٢ مليون دولار عام ٢٠١٤، ثم انخفضت حتى بلغت نحو ٧.٠٢٦ مليون دولار في عام ٢٠١٨، بانخفاض قدره نحو

٢٦.٥٢٦ مليون دولار أي ما يعادل نحو ٧٩.٠٥٪ عن عام ٢٠١٤، كما تبين أن متوسط قيمة العجز في الميزان التجاري البيئي لدول الايكواس بلغت نحو ٢٦.٥٣٢ مليون دولار خلال فترة الدراسة، كما هو موضح بالجدول رقم (٣).

ولم يتأكد إحصائياً معنوية النموذج المقدر لتطور قيمة العجز في الميزان التجاري البيئي لدول الايكواس خلال فترة الدراسة، راجع الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٣): تطور إجمالي قيمة التجارة الخارجية الكلية البيئية والميزان التجاري لدول الايكواس خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٩) المليار دولار

السنة	إجمالي التجارة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
٢٠١٠	٥٧٠.٩١٨	٢٣٧.٩٨١	٣٣٢.٩٣٧	٩٤.٩٥٦-
٢٠١١	٦٣٨.٣٩٢	٢٨٣.٠٨٢	٣٥٥.٣١٠	٧٢.٢٢٨-
٢٠١٢	٦٣٦.٩٧٢	٣٢٤.٧٤٣	٣١٢.٢٢٩	١٢.٥١٤
٢٠١٣	٥٩٤.٧٨٩	٣٠٦.٨٦٠	٢٨٧.٩٢٩	١٨.٩٣١
٢٠١٤	٦٥٢.٨٨٦	٣٤٣.٢١٩	٣٠٩.٦٦٧	٣٣.٥٥٢
٢٠١٥	٦٣٤.٧٨٢	٢٧٤.٨١٧	٣٥٩.٩٦٥	٨٥.١٤٨-
٢٠١٦	٦٢٧.٥٦٣	٢٩٠.٤٥٥	٣٣٧.١٠٨	٤٦.٦٥٣-
٢٠١٧	٦١٥.٥٠٩	٣٠٢.١٩٤	٣١٣.٣١٥	١١.١٢١-
٢٠١٨	٦٤٨.٨٤٦	٣٢٧.٩٣٦	٣٢٠.٩١٠	٧.٠٢٦
٢٠١٩	٦٧٧.٠٢١	٣٢٤.٨٩٠	٣٥٢.١٣١	٢٧.٢٤١-
المتوسط	٦٢٩.٧٦٨	٣٠١.٦١٨	٣٢٨.١٥٠	٢٦.٥٣٢-

المصدر: جمعت وحسبت من: البنك الدولي، شبكة المعلومات الدولية، ٢٠٢١

جدول رقم (٤): النماذج المقدره للاتجاه الزمني العام لتطور قيمة التجارة الخارجية الكلية البيئية والميزان التجاري لدول الايكواس خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٩)

R ²	F	التغير السنوي		متوسط	نموذج الاتجاه الزمني العام	البيان
		معدل %	مقدار			
٠.٣٧	٤.٧٢*	١.٠٤	٦.٦٠٧	٦٢٩.٧٦٨	ص ^ا = ٥٩٦.٤٠١ +	قيمة التجارة
٠.١١	٢.٧٩	-	-	٣٠١.٦١٨	ص ^ا = ٢٧٢.٧٥٨ +	قيمة الصادرات
٠.٠٤	٠.٠٩	-	-	٣٢٨.١٥٠	ص ^ا = ٣٢٣.٦٤٣ +	قيمة الواردات الكلية
٠.١٢	٠.٣٢	-	-	٢٦.٥٣٢	ص ^ا = ٢٦.٥٧٣ -	الميزان التجاري

** معنوي عند ١ % و * معنوي عند ٥ %

حيث تشير "ص^ا" إلى القيمة التقديرية لقيمة المتغيرات (التجارة الخارجية لدول الايكواس، الصادرات والواردات الكلية، الميزان التجاري) في السنة هـ، وتشير "س^د" إلى ترتيب عنصر الزمن، حيث هـ = ١، ٢، ٣،، ١٠، وتشير الأرقام بين القوسين () أسفل معاملات الانحدار إلى قيمة "ت" المحسوبة

المصدر: حسبت وقدرت من: بيانات الجدول رقم (٣)

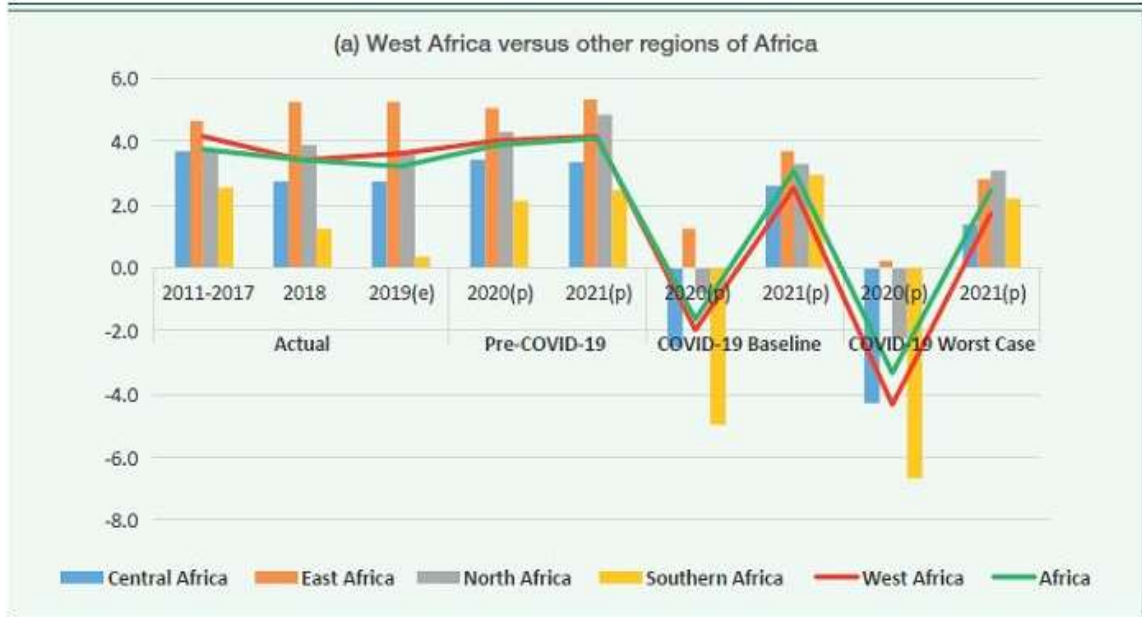
ثالثا: تطور المؤشرات الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس):
١- السكان:

تتمو دول غرب افريقيا بسرعة وتسعى للحفاظ على ظروف الاقتصاد الكلى مستقرة، وخاصة على مستوى المؤشرات الرئيسية مثل التضخم، سعر الفائدة، وسعر الصرف، حيث تسعى غرب أفريقيا لتعميق الاصلاحات الهيكلية وتنويع القاعدة الاقتصادية، فبلغ عدد السكان في دول أفريقيا ٤٠١.٨٦٢ مليون نسمة عام ٢٠٢٠، وحوالي ٤٣٪ من السكان في الفئة العمرية أقل من ١٥ سنة، أي خارج قوة العمل، وأن ٣٤٪ من السكان في الفئة العمرية من ١٥-٣٤ سنة، وحوالي ٢٣٪ من السكان في الفئة العمرية أكبر من ٣٥ سنة.

٢- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

يتضح من الشكل رقم (١)، أن اقليم غرب أفريقيا حقق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي بلغ ٤٪ خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠١١)، وانخفض الى ٣.٨٪ عامي ٢٠١٨، ٢٠١٩، إن كان المتوقع أن يرجع الى ٤٪ عام ٢٠٢١.

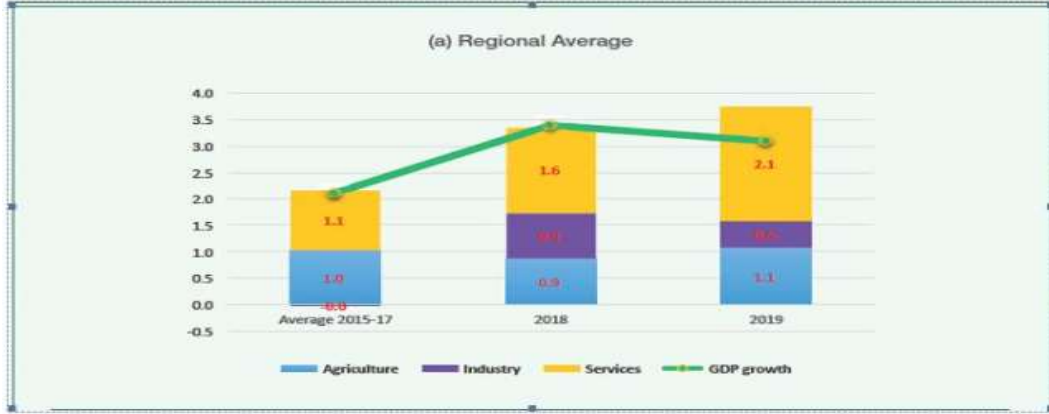
شكل رقم (١): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (٢٠١١-٢٠٢١)



Source: African Development Bank Group West African Economic Outlook 2020 Copying with The Covid Pandemic, 2020.

ويشير الشكل رقم (٢)، الى مساهمة القطاعات الرئيسية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام ٢٠١٩، ويسهم بحوالي ١.١٪ من معدل النمو يليه القطاع الصناعي يسهم بما يقرب من ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويسهم بحوالي ٠.٥٪ في معدل النمو غرب أفريقيا عام ٢٠١٩.

الشكل رقم (٢): مساهمة القطاعات الرئيسية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في غرب أفريقيا خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠١٥).



Source: African Development Bank Group West African Economic Outlook 2020 Copying With The Covid Pandemic, 2020.

٣- التجارة الخارجية:

تعد التجارة من أبرز قنوات التكامل وقد ارتفع نصيب الصادرات الاقليمية من الصادرات الكلية بأكثر من ٣ أضعاف، ولقد بلغ إجمالي الواردات في غرب افريقيا (الايكواس) بحوالي ٨٢.٨٧٥ مليار يورو عام ٢٠١٩، وإجمالي الصادرات بلغت نحو ٩٣.٦٤٥ مليار يورو، لذا بلغت تجارة غرب أفريقيا نحو ١٧٦.٥٢٠ مليار يورو، وبلغ الميزان التجاري نحو ١٠.٧٧١ مليار يورو عام ٢٠١٩. ويشير الجدول رقم (٥) إلى أهم الشركاء التجاريين لدول غرب أفريقيا عام ٢٠١٩، حيث يتمثل أهم الشركاء على مستوى الواردات في الاتحاد الأوروبي بنسبة ٢٥.٤٪ من إجمالي واردات غرب أفريقيا، يليها كلا من الصين، امريكا، كوريا الجنوبية، المملكة المتحدة، تركيا، الامارات، روسيا، ثم الترويج تمثل نحو ١٩.٧٪، ٧.٨٪، ٦.٢٪، ٣.٤٪، ٣.١٪، ٢٪، ١.٩٪، ١.٩٪، ١.٧٪ لكل منهم على التوالي.

الجدول رقم (٥): مساهمة القطاعات الرئيسية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في غرب أفريقيا خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠١٥).

Imports		Exports		Total trade	
Partner	% World	Partner	% World	Partner	% World
World	100.0	World	100.0	World	100.0
1 EU27	25.4	1 India	25.5	1 EU27	24.8
2 China	19.7	2 EU27	24.2	2 India	16.4
3 USA	7.8	3 China	10.9	3 China	15.0
4 India	6.2	4 Switzerland	6.5	4 USA	6.6
5 South Korea	3.4	5 South Africa	6.0	5 South Africa	4.0
6 United Kingdom	3.1	6 USA	5.5	6 Switzerland	3.8
7 Turkey	2.0	7 Indonesia	5.1	7 Indonesia	3.2
8 United Arab Emi...	1.9	8 United Kingdom	2.0	8 United Kingdom	2.5
9 Russia	1.9	9 United Arab Emi...	1.6	9 South Korea	1.9
10 Norway	1.7	10 Canada	1.5	10 United Arab Emi...	1.7

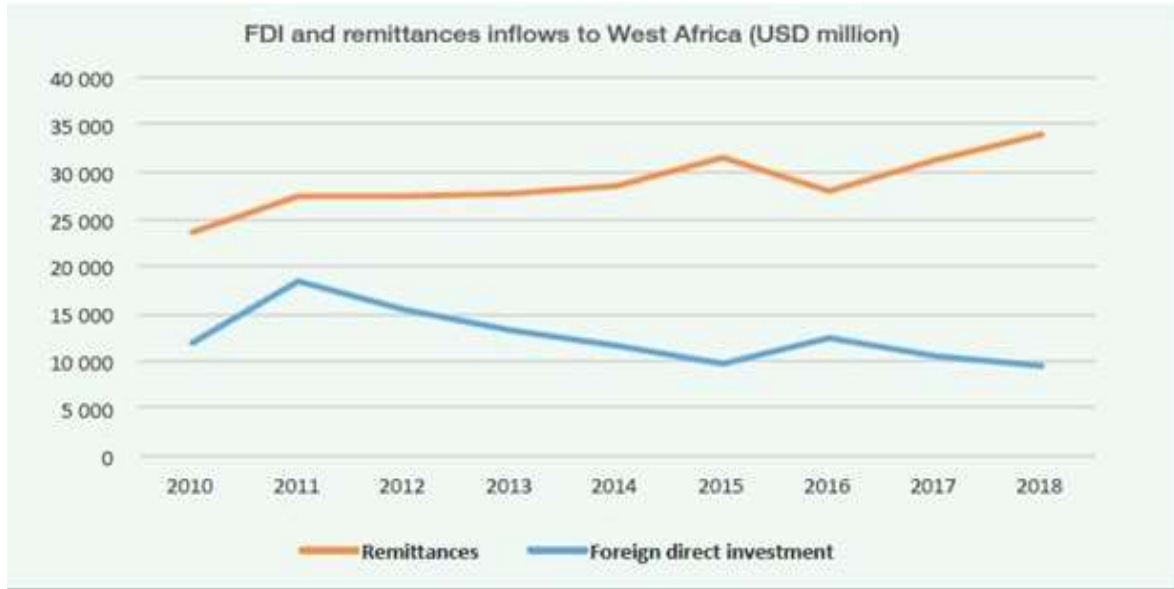
Source: united nations, conference on trade development unctad, Illicit financial flows for sustainable development in Africa, economic development in Africa report 2020.

ويمثل أهم الشركاء على مستوى الصادرات عام ٢٠١٩ في الهند بنسبة ٢٥.٥٪ من إجمالي صادرات غرب أفريقيا يليها كلا من الاتحاد الأوروبي، الصين، سوازيلاندا، جنوب أفريقيا، أمريكا، اندونيسيا، المملكة المتحدة، الامارات وكندا بنسب بلغت نحو ٢٤.٢٪، ١٠.٩٪، ٦.٥٪، ٦٪، ٥.٥٪، ٥.١٪، ٢٪، ١.٦٪، ١.٥٪ لكل منها على التوالي .

٤- الاستثمار الأجنبي:

يتضح من الشكل رقم (٣)، أن الاستثمار الأجنبي المباشر أنخفض خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٨) في غرب أفريقيا، حيث أنخفض من ١٨ مليار دولار عام ٢٠١١ الى ١٠ مليار دولار عام ٢٠١٨، وارتفعت التحويلات من ٢٤ مليار دولار عام ٢٠١٠ الى ٣٤ مليار دولار عام ٢٠١٨ .

الشكل رقم (٣): تدفقات الاستثمار والتحويلات لغرب أفريقيا خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٨) بالمليون دولار



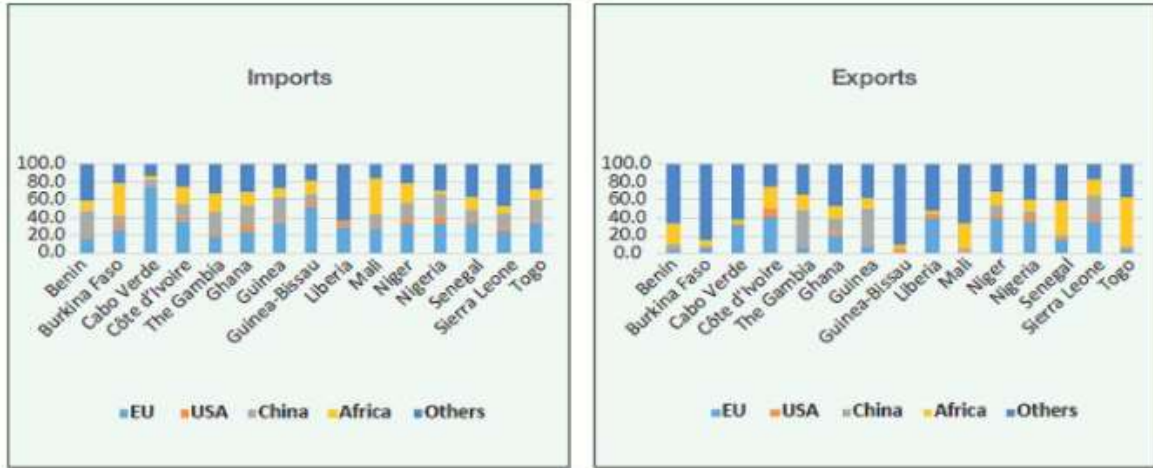
Source: African Development Bank Group West African Economic Outlook 2020

Copying With the Covid Pandemic, 2020.

٥- مساهمة الشركاء التجاريين على مستوى الصادرات والواردات في تجارة الدول بغرب أفريقيا:

يشير الشكل رقم (٤)، لمساهمة الشركاء التجاريين على مستوى الصادرات والواردات في تجارة الدول بغرب أفريقيا عام ٢٠١٨ ، وجدير بالذكر ن اقتصادات غرب أفريقيا في الغالب تعتمد على عائدات السلع الخام حيث أن ما يقرب من ٩٥٪ من عائدات التصدير في نيجيريا تستمد من النفط الخام والغاز الطبيعي، كما أن الذهب والكاكاو ويشكلان بمفردهما ٥٣٪ تقريبا من صادرات غانا، ويتأتى ما يقرب من ثلاث أرباع دخل مالي من القطن، حيث يتم استخراج المواد الخام او زراعتها في غرب أفريقيا، وتتم معالجتها على أراضي قارات اخرى، فان ذلك يحرم هذه المنطقة من الصناعات وفرص العمل وعلى الرغم من هذه البديهة، فان بلدان غرب أفريقيا فشلت الى حد بعيد في تنويع اقتصاداتها، والاستفادة من عائدات التصدير للمنتجات المصنعة وذات القيمة المضافة.

الشكل رقم (٤): نصيب الشركاء التجاريين في تجارة دول غرب أفريقيا عام ٢٠١٨



Source: African Development Bank Group West African Economic Outlook 2020

Copying with The Covid Pandemic, 2020.

وجدير بالذكر أن بعض البلدان قد بدأت على سبيل المثال كوت ديفوار، غانا، غينيا بيساو، نيجيريا، والسنغال أصبح لديهم صناعات تنتج سلعاً ذات قيمة مضافة، ومن أجل تعزيز إضافة القيمة وتدعيم قاعدة المواد الخام للصناعات أسست تلك البلدان معاهد بحثية بغرض تحويل المنتجات الخام الى سلع نصف مصنعة أو سلع مجهزة، كما أسست كل من غانا ونيجيريا معاهد متخصصة في مجال الطيران والطاقة النووية والكيمياء والمعادن •

ويعانى قطاع الزراعة في غرب أفريقيا من التدني المزمّن لمستوى الاستثمار به، فقد استطاعت بوركينا فاسو، مالي، النيجر، والسنغال زيادة الانفاق العام الى ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وقد خصصت نيجيريا ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي لديها للزراعة، أما باقي البلدان غرب أفريقيا خصصوا لها أقل من ذلك، أما المجالات الأخرى فهي قطاعات المياه، الصرف الصحي والكهرباء وهي القطاعات التي تحتل حداثاً شراكات بين القطاعين العام والخاص، ونجد الوضع الأكثر الحاحاً في بنين، غانا، غينيا بيساو، والنيجر، حيث يتمتع أكثر من ١٠٪ من السكان بخدمات الصرف الصحي المحسنة، وعلى الرغم من زيادة فرص السكان في الحصول على المياه النظيفة أكثر من خدمات الصرف الصحي، إلا أن أساسيات المعيشة تلك ما تزال بعيدة عن أيدي ما يتعدى نصف السكان في الحصول على الكهرباء بشكل كبير من ١٣٪ في بوركينا فاسو الى ٧٢٪ في غانا •

ويمكن للتكامل الإقليمي أن يساعد في الإسراع بالتنمية في غرب أفريقيا، فوثيقة رؤية ٢٠٢٠ المعتمدة من قبل الدول الاعضاء في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، تتسق مع هدف القارة طويل الأجل في تكوين المجموعة الاقتصادية الإفريقية، وتطمح رؤية ٢٠٢٠ الى منطقة مزدهرة متماسكة بلا حدود مبنية على الحكم الرشيد، حيث يكون لدى الافراد بها القدرة على الوصول الى مواردهم الضخمة وتسخيرها من خلال خلق الفرص لتحقيق التنمية المستدامة، والحفاظ على البيئة •

ان رؤية ٢٠٢٠ تطرح خارطة طريق من أجل تحسين الادارة والاسراع في تحقيق التكامل الاقتصادي والنقدي، وتعزيز الشراكات ما بين القطاعين العام والخاص، كما انها تقر بالتنسيق المخطط به بشأن الاستثمار في غرب افريقيا وبقوة في نحو تأسيس هيئة إقليمية لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من ذوي الكفاءات والتخلي عن الزراعات التقليدية، واتباع التكنولوجيا الحديثة والعمل الحر والابتكار من أجل تحسين الانتاجية .

- المكاسب التي حققتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا:

اشارت بعض الدراسات الاقتصادية التي تناولت موضوع التكامل النقدي القائم والمحتمل بين الدول في افريقيا- الى أن التكتلات الاقتصادية في افريقيا قادرة على تحقيق مكاسب ومنافع اقتصادية ونقدية في المدى المتوسط وتضم تلك المجموعات المناطق الأكثر احتياجا للتمويل بالنسبة لنتاجها المحلي الإجمالي، فالعجز في جانب التمويل يتم القضاء عليه من خلال الاتحاد النقدي والعملية الموحدة .

أما بالنسبة للمناطق التي تتبع سياسات مالية أكثر انضباطا مثل دول الاتحاد النقدي الأفريقي وجماعة التنمية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى، فعلى العكس من ذلك فهي لن تحقق اية مكاسب اقتصادية أو نقدية في المدى المتوسط، ويمكن القول إن السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا موحدة، بينما قد تواجه الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تتبع سياسات مالية أكثر انضباطا خسائر في المدى المتوسط .

جدول رقم (٦): مكاسب الجماعات الإقليمية في أفريقيا .

الاتحاد	متوسط صافي مكاسب	نسبة الدول الرابحة في الجماعات
الاتحاد النقدي العربي	-٠.١١	صفر من ٣
السوق المشتركة لشرق أفريقيا وجنوبها	٣.٩٠	٧ من ٧
الجماعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى	-١.٢٨	٥ من ٤
الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا	١١.٢٥	١٣ من ١٣
جماعة التنمية لجنوبي أفريقيا	-٧.١٣	١ من ١٢
صافي المكاسب	-٠.٤٥	

Source: Akpan H. Ekpo: Integration In West Africa: A Reconsideration Of The Evidence, African Finances Economic, Association (AFE) And The National Economic Association (NEA), Atlanta, Georgia, January 1-4 , 2018 .

ويتضح من الجدول رقم (٦)، أن مكاسب الرفاه التي من الممكن تحقيقها في تكتل غرب أفريقيا تعتبر أكبر المكاسب المحققة على مستوى التجمعات الإفريقية حيث أن متوسط صافي مكاسب الرفاه قد بلغ حوالى ١١.٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تحقق السوق المشتركة للشرق

والجنوب الأفريقي مكاسب بنسبة بلغت نحو ٣.٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تحقق في نفس الوقت باقي التجمعات الاخرى خسائر في المدى المتوسط، كما يتبين من بيانات نفس الجدول ان مكاسب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تبلغ ثلاث اضعاف المكاسب الاقتصادية والنقدية المحققة في ثاني أحسن اتحاد في المنطقة، وبالنسبة لعدد البلدان الرابحة في كل مجموعة اقتصادية، نجد أن عدد البلدان الرابحة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هو ١٣ بلد من إجمالي ١٣ .

- التحديات والنظرة المستقبلية لجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا:

أولاً: التحديات التي تواجه الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا

فيما يلي استعراض لأبرز التحديات التي تواجهها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس)، والتي تم تقسيمها إلى قسمين اثنين هما التحديات السياسية الأمنية من ناحية، والتحديات الاقتصادية من ناحية أخرى .

- التحديات السياسية والامنية:

يقع على عاتق الجماعة اليوم إمكانية توطيد السلام والأمن الإقليمي، في ظل بيئة غير مستقرة كثيرة النزاعات البينية والصراعات الأهلية، فأغلب الصراعات التي عرفت الهدوء النوعي لا زالت حديثة الاستقرار وبالنظر إلى عديد العوامل التي قد توججها في أي لحظة فهي قابلة إلى العودة إلى الظهور من جديد، ناهيك عن الصراعات الدائرة إلى حد الساعة، ومن أبرزها تجاوزات جماعة بوكو حرام في نيجيريا، فحسب التقرير السنوي ٢٠١٦ لمنظمة العفو الدولية، "استمر النزاع بين الجيش وجماعة "بوكو حرام" المسلحة، وأدى إلى خلق أزمة إنسانية ألحقت الضرر بأكثر من ١٤ مليون إنسان، واستمرت قوات الأمن في ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، ومنها عمليات إعدام خارج نطاق القضاء واختفاء قسري، واستمرت قوات الشرطة والجيش في ارتكاب التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وكانت الأوضاع في مراكز الاعتقال العسكرية تتسم (بالقسوة، ووقعت أعمال عنف مجتمعية في العديد من أنحاء البلاد، وتم إخلاء آلاف الأشخاص من منازلهم قسراً.. " ، ثم أن تحقيق رؤية الجماعة ل ٢٠٢٠ والتي تقضي ببلوغ تكامل لشعوب غرب إفريقيا - وان كانت الخطوات إلى تحقيق ذلك لا زالت متعثرة وضعيفة - إلا أن هذا الهدف النبيل والحلم الكبير يتوقف على مدى جاهزية جميع الأطراف من جهة، ونسبة الاستقرار والسلم بالمنطقة من جهة ثانية .

- التحديات الاقتصادية:

رغم البروتوكولات التي تم توقيعها بصدد تسهيل التجارة البينية، إلغاء التأشيرات وتسهيل الرقابة الجمركية بين دول المنطقة إلا أن هذه البنود لا زالت واهية على أرض الميدان فالضرائب والتسعيرات الجمركية تعرف تباينا واضحا أثناء المبادلات بين الدول، فالمعاملات الغانية النيجيرية مثلا تختلف عن نظيرتها مع بنين أو توجو، هذا ويلاحظ أن معظم دول المجموعة لا تدفع أساسا مساهمتها بانتظام في موازنة المجموعة، فمنذ نشأتها عام ١٩٧٥ لم تقم سوى أربع دول فقط بدفع حصتها بانتظام وهي نيجيريا، بنين، ساحل العاج و توجو، وبحلول عام ١٩٩٢ بلغت متأخرات الدول

الأعضاء ثلاثة أضعاف موازنة المجموعة، وفي عام ١٩٩٩ بلغت المتأخرات ٣٧.١ مليون دولار، كما استقادت المجموعة من دعم اليونيدو في إطار برنامج ضمان النوعية في غرب إفريقيا الذي يموله الاتحاد الأوروبي بقيمة ١٢ مليون أورو، وقد ساعد هذا البرنامج المنطقة على إنشاء بنية، (تحتية فعالة ومنسقة في مجال النوعية لفائدة دول الايكواس) .

وجدير بالذكر أن الايكواس اتجهت منذ تأسيسها إلى التكامل الاقتصادي الإقليمي لدول المنظمة، كما اهتمت بالبنية التحتية لدول غرب أفريقيا، من حيث التخلص من الحروب الأهلية المدمرة للمنطقة، التي عانت منها كثير من الدول. فأخذت خطوة في طريق الوحدة الاقتصادية الكاملة التي تتميز بتحرير التجارة البينية، كما استطاعت إلغاء جميع العوائق الجمركية وغير الجمركية، وإلغاء كل العوائق أمام تنقل عوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء، ومع نهاية عام ٢٠٠٠ قامت ثماني دول فقط بإلغاء العوائق الجمركية على السلع المصنعة، بالإضافة إلى قيام اثنتي عشرة دولة بإلغاء العوائق غير الجمركية، وفي مجال إلغاء العوائق على تدفق عوامل الإنتاج بين حدود الدول الأعضاء، تم اتخاذ إجراءات تنفيذية هامة، مثل جواز السفر الموحد بين الدول الأعضاء كلها وإلغاء تأشيرات الدخول لمواطني الدول الأعضاء ولعبت الجماعة دورا محوريا في العديد من القضايا الإقليمية، خاصة في مجال الأمن والسلام في تلك المنطقة المشتعلة بالحروب الأهلية منذ عقود من الزمن، فنجحت في إعادة الاستقرار في سيراليون وليبيريا، واستعادة الديمقراطية فيهما، في الوقت الحالي تحاول الجماعة الحصول على الحل النهائي في العديد من المشكلات التي تعوق التنمية الإقليمية منها، الإرهاب - فقد أصبح الإرهاب خطرا حقيقيا يواجه مسار التنمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ايكواس) في المنطقة منذ بداية الألفية الجديدة، وأصبحت الأنشطة الإرهابية تنتشر في جميع أنحاء غرب أفريقيا وتهدد مستقبلها، وعدم الاستقرار السياسي الناتج عن ضعف نظم الحكم وضعف المجتمع المدني، والفساد المؤسسي في المؤسسات الوطنية، فضلا عن تقلب الإرادة السياسية، وضعف اقتصاديات أغلبية دول غرب أفريقيا، بالإضافة إلى ذلك أن أكبر تحد هو مسألة القضاء على الفقر، فتسجل التقارير أن ١١ دولة من دول غرب أفريقيا تسجل أضعف معدلات النمو في العالم ، كذلك انتشار تجارة المخدرات والهجرة غير الشرعية بين الدول، ما أثر سلبا على تطبيق اتفاقات الشراكة بخصوص حرية تنقل الأفراد، لذلك تم دعوة الجماعة في جانفي عام ٢٠٠٨ مرة أخرى إلى الحاجة إلى العمل الجماعي لإيجاد حلول مستدامة للتخفيف من الآثار السلبية لارتفاع سعر النفط وأزمة الطاقة، وكذلك حاجة الدول الأعضاء إلى تعزيز الإدارة الهيكلية لاقتصاداتها وإصلاحاتها، فضلا عن عملية التكامل الإقليمي من أجل توطيد النمو المطرد وبالتالي الحد من الفقر في المنطقة، ودعوة مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا إلى التعجيل بإعداد مبادئ توجيهيه وإجراءات واضحة لتنفيذ برنامج التعاون النقدي للجماعة بفعالية .

- النظرة المستقبلية للجماعة الاقتصادية ٢٠٢٠ وتوافقها مع اجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣:

يمكن القول بأن الايكواس من التجمعات الناجحة إلى حد ما على المستوى الإقليمي في مجال الأمن الجماعي ولكنها متعثرة بعض الشيء، ويرجع هذا التعثر إلى العديد من العوامل التي تواجهها والتي عليها أن تقوم بتحديد أهدافها والعمل على القضاء عليها أو تحييدها لتحقيق المزيد من التقدم والذي سيساعدها على تحقيق أهدافها بصورة أفضل وأكمل ويعطيها المصداقية والثقة اللازمة للاستمرار، ومن هذه العوامل ضرورة التنسيق الأكثر فاعلية بين الدول الأعضاء لتحقيق التناغم والتواصل بينهم والارتقاء بمستوى التعاون، والاهتمام بموضوع التمويل بصورة أفضل حتى تزداد فاعليتها وقوتها، كما عليها أن تقوم بالتنسيق بصورة أكبر مع المنظمات الأخرى التي تشترك معها في نفس الأهداف في المنطقة مثل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وعليها أن تعيد النظر نحو تركيب وتكوين الهيكل الخاص بالدفاع المشترك بين الدول الأعضاء وجدوى وجود قوات دائمة أو الاستمرار في الاعتماد على جيوش وقوات الدول الأعضاء وتسليحهم مع اتخاذ الخطوات اللازمة نحو تحقيق التواصل بينهم حتى يمكنهم العمل سويا في حالة الاحتياج بدون عوائق، وأمام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فرص مفتوحة لتحقيق المزيد من التقدم في مجال السلم في المنطقة وتصبح من المنظمات الإقليمية القوية وخصوصا أنها تتمتع بعدة مميزات غير متوافرة لبعض المنظمات الأخرى ولكن عليها أن تلتفت إلى التحديات التي تواجهها والتي لا يمكن إنكار صعوبتها.

وفيما يتعلق بعلاقة الأجندة التنموية لإيكواس بأجندة ٢٠٦٣ للاتحاد الأفريقي، حيث تتضمن أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ رؤية واضحة لأفريقيا، ويتم تقسيم تلك الرؤية الخمسينية إلى فترات زمنية، وتقوم عليها إدارة التخطيط الاستراتيجي بالاتحاد الإفريقي بالتشاور والتعاون مع كافة المنظمات الإقليمية داخل القارة، فمن ضمن هذه المنظمات ايكواس وهي تعد من ضمن أقوى المنظمات الإقليمية الأفريقية، من حيث تنفيذ خطط مبادرات التنمية والتكامل الاقتصادي والسياسي، وإدارة الصراعات والنزاعات والأزمات. وتعد المنظمات الإقليمية أكثر فعالية من الاتحاد الأفريقي في تنفيذ المشروعات والمبادرات التنموية على المستويات الوطنية والإقليمية، كما كان واضحا في حالة نيباد، كما استطاعت ايكواس أن تنفذ نسبة كبيرة في خطط الشراكة الجديدة (نيباد) على المستوى الإقليمي والدولي، كما تم الملاحظة (من خبرة نيباد) أنها من المنظمات الإقليمية التي أصبحت قوية، فاذا اعتمد عليها الاتحاد الأفريقي، وبدأت القارة الأفريقية تتحدث بصوت واحد سوف تمثل قوة في العالم، وهي قادرة على حشد الأصوات حول برنامج مشترك، والذي يكون نقطة الانطلاق والتقدم والتطور لأفريقيا، من ثم تم تبسيط المؤسسات الإقليمية الأفريقية. كما يمكن للاتحاد الأفريقي الاعتماد عليها في تنفيذ جدول أعمال أجندة ٢٠٦٣، ومنذ الألفية الجديدة بدأ الاتحاد الأفريقي يشجع المنظمات الإقليمية أن تكون قوية وفعالة، لكي تساعده في تنفيذ خطط المبادرات التنموية وبناء السلام، ومن ثم فإن ايكواس تعد من المنظمات الإقليمية التي نجحت نسبيا في هذه المجالات، فقامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتنفيذ كثير من المبادرات التنموية، التي تتشابه مع أجندة ٢٠٦٣ للاتحاد الأفريقي، إذن يحتاج الاتحاد

الأفريقي إلى التعاون المباشر مع ايكواس، كما يحتاج إلى خبرات ايكواس في هذا المجال، ويمكن القول أن الاتحاد الأفريقي سيعتمد على ايكواس لتنفيذ أجندة ٢٠٦٣ في منطقة غرب أفريقيا، بناء على الجهود التي قامت بها ايكواس في التكامل الاقتصادي الإقليمي، بالإضافة إلى إدارة الصراعات الداخلية التي كانت عقبة لتطور وتقدم المنطقة، لتنفيذ أجندة الاتحاد الأفريقي من قبل ايكواس، يجب أن يكون هناك جدول أعمال لا يتعارض مع المبادرات التنموية لإيكواس، فإيكواس وضعت خطط لتنفيذ أجندة ٢٠٦٣، من حيث المستوى الإقليمي وعلى المستوى الوطني، وإنشاء المجتمعات الاقتصادية داخل المنطقة، وعلى الصعيد المجتمعي والثقافي، سوف تستخدم اللغات المحلية كأدوات قوية، والتي يمكن استخدامها لتعزيز التنمية والتكامل الإقليمي، وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع بين دول غرب أفريقيا، هناك اللغات المحلية السائدة في المنطقة، الممارس لهذه اللغات يمكنه الاتصال والتحرك بحرية في معظم دول ايكواس، أما الإطار الثقافي، فغرب أفريقيا غنية في تنوع الثقافات، ومن ثم تسعى ايكواس إلى بناء مجتمعات شاملة وتعزيز القيم الثقافية، بشكل يساهم إلى حد كبير في تنفيذ جدول أعمال ٢٠٦٣ .

الملخص:

على الرغم من أن تجمع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس)، قد حققت تقدماً نسبياً في عملية التكامل الاقتصادي، إذ نجح الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في إنشاء نظام سياسات الاقتصاد الكلي من خلال وضع هيكل للمحاسبة المشتركة يراجع بين الدول الأعضاء بانتظام، إضافة إلى إنشاء أسواق الأوراق المالية، إلا أن حجم التجارة البينية بينهما ما زال ضئيلاً لا يتعدى نحو ٥٪ عام ٢٠١٨، سجلت في أوروبا نحو ٦٩٪ وفي آسيا نحو ٦٠٪ من إجمالي قيمة التجارة الخارجية الكلية لكل منهم، الأمر الذي يعني انخفاض الأهمية النسبية للتجارة الخارجية البينية للدول الايكواس، الأمر الذي يستدعي ضرورة الوقوف على وسائل التنمية المشتركة للعلاقات التجارية بينهم بسبب الجوار الجغرافي لتلك الدول، والمصير المشترك للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وخلصت نتائج الدراسة فيما يتعلق بتطور التجارة الخارجية الكلية، للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس) مع دول العالم خلال الفترة (٢٠١٩-٢٠١٠)، تؤكد إحصائياً زيادة قيمة الفائض في الميزان التجاري لدول الايكواس سنوياً بحوالي ٢.٣٤٨ مليار دولار، بمعدل تغير سنوي بلغ نحو ١٣.٧٨٪ من متوسط الظاهرة موضع الدراسة، أما التجارة الخارجية البينية الكلية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس)، تؤكد إحصائياً تزايد قيمة التجارة الخارجية الكلية البينية للايكواس بحوالي ٦.٠٦٧ مليار دولار، بمعدل تغير سنوي بلغ نحو ١.٠٤٪ من متوسط الظاهرة موضع الدراسة، وفيما يتعلق بتطور المؤشرات الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس)، تبين أن إقليم غرب أفريقيا حقق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي بلغ ٤٪ خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠١١)، وانخفض إلى ٣.٨٪ عامي ٢٠١٨ ، ٢٠١٩، إن كان المتوقع أن يرجع إلى ٤٪ عام ٢٠٢١، وتعد التجارة الخارجية من أبرز قنوات التكامل وقد ارتفع نصيب الصادرات الإقليمية من الصادرات الكلية بأكثر من ٣

أضعاف، ولقد بلغ إجمالي الواردات في غرب أفريقيا (الايكواس) بحوالي ٨٢.٨٧٥ مليار يورو عام ٢٠١٩، وإجمالي الصادرات بلغت نحو ٩٣.٦٤٥ مليار يورو، لذا بلغت تجارة غرب أفريقيا نحو ١٧٦.٥٢٠ مليار يورو، وبلغ الميزان التجاري نحو ١٠.٧٧١ مليار يورو عام ٢٠١٩، كما تبين ان رؤية ٢٠٢٠ تطرح خارطة طريق من أجل تحسين الادارة والاسراع في تحقيق التكامل الاقتصادي والنقدي، وتعزيز الشراكات ما بين القطاعين العام والخاص، كما انها تقر التنسيق المخطط به بشأن الاستثمار في غرب أفريقيا وبقوة في نحو تأسيس هيئة إقليمية لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من ذوى الكفاءات والتخلي عن الزراعات التقليدية، واتباع التكنولوجيا الحديثة والعمل الحر والابتكار من أجل تحسين الانتاجية.

وفي ضوء ما سبق توصى الدراسة:

- ١- ضرورة التزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس)، بدعم وتعزيز التجارة البينية من خلال تطوير البنى التحتية في مجالات النقل والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ٢- زيادة التنسيق بين دول الايكواس من أجل توحيد اللوائح والقواعد المنظمة لحركة التجارة والاستثمار وتسهيل انتقال المستثمرين بينهم.
- ٣- دعم الابتكار لزيادة القدرة التنافسية للايكواس في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة والتكنولوجيا، الى جانب تقوية الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتوفير التمويل اللازم، في ظل تحديات العولمة الاقتصادية.

المراجع:

- ١- الاتحاد الافريقي، " خطة العمل الاولى لتنفيذ برنامج الحد الأدنى للتكامل "، برنامج ياوندي، اديس ابابا.
- ٢- أحمد الكواز (دكتور)، " التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي "، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد (٨١)، الكويت، مارس ٢٠٠٩.
- ٣- طارق الشيخ، التجمعات الافريقية: مقومات النجاح ومعوقات التكامل ، www.ahram.org.eg
- ٤- مركز التجارة الدولية، ديمومة أثر التجارة، التقرير السنوي لعام ٢٠١٨.
- ٥- محمد عاشور (دكتور)، " مستقبل التكامل الإقليمي في أفريقيا: قراءة في ضوء الدوافع والواقع والتحديات "، قراءات افريقية، العدد (٦)، سبتمبر، ٢٠١٠.
- ٦- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (ونكتاد)، " الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا: الاداء والتحديات ودور الانكتاد "، الأمم المتحدة، جنيف، يوليو، ٢٠١٢.

Regional Blocs and Their Role in Achieving Economic Development in Africa

Ahmed Marzouq Dawood	DrHussein Hassan Ali Adam	Prof. Dr. / Yasser Abdel
Salman Al-Turki	Assistant Professor of	Hamid Abdel Rady
PhD student at the African	Agricultural Economics	Professor of Agricultural
Research and Studies	Faculty of Agriculture –	Economics and Dean of
Institute – Aswan University	Aswan University	the Faculty of
		Agriculture and Natural

Summary

Although the Economic Community of West African States (ECOWAS) has achieved relative progress in the process of economic integration, the West African Economic and Monetary Union has succeeded in establishing a system of macroeconomic policies by setting up a joint accounting structure that is regularly reviewed by member states, in addition to The establishment of stock markets, but the volume of intra-trade between them is still small, not exceeding about 5% in 2018, recorded in Europe about 69% and in Asia about 60% of the total value of total foreign trade for each of them, which means a decrease in the relative importance of foreign trade. This calls for the need to identify the means of joint development of trade relations between them due to the geographical proximity of these countries and the common fate of the Economic Community of West African States. The results of the study were concluded with regard to the development of the total foreign trade of the Economic Community of West African States (ECOWAS) with countries During the period (2010–2019), it was statistically confirmed that the value of the surplus in the trade balance of the ECOWAS countries increased annually by about \$ 2.348 billion, at an annual rate of change of about 13.78% of GDP. The phenomenon under study is mediating. As for the total intra-regional foreign trade of the Economic Community of West African States (ECOWAS), it is statistically confirmed that the value of the total intra-ECOWAS foreign trade has increased by about \$ 6.067 billion, with an annual rate of change of about 1.04% of the average of the phenomenon under study, with regard to the development of indicators. The Economic of West African Countries (ECOWAS), it was found that the West African region achieved a GDP growth rate of 4% during the period (2011–2017), and decreased to 3.8% in 2018 and 2019, if it is expected to return to 4% in 2021, Trade is one of the most prominent channels of integration, and the share of regional exports from total exports has increased by more than 3 times, and the total imports in West Africa (ECOWAS) amounted to about 82.875 billion euros in 2019, and the total exports amounted to about 93.645 billion euros, so West African trade reached about 176.520 billion euros, and the trade balance reached about 10.771 billion euros in 2019, and it was also found that Vision 2020 proposes a roadmap for improving management,

accelerating economic and monetary integration, and strengthening partnerships between the public and private sectors. Acknowledging strongly the planned coordination regarding investment in West Africa towards the establishment of a regional body to encourage small and medium-sized enterprises with competencies, abandoning traditional agriculture, adopting modern technology, self-employment and innovation in order to improve productivity.

In light of the above, the study recommends:

- 1- The necessity for the commitment of the Economic Community of West African States to support and enhance intra-trade through the development of infrastructure in the fields of transport, energy, information and communication technology.
- 2- Increasing coordination between the ECOWAS countries in order to unify the regulations and rules governing the movement of trade and investment and facilitate the movement of investors between them.
- 3- Supporting innovation to increase the competitiveness of ECOWAS in the global economy based on knowledge and technology, as well as strengthening partnerships between the public and private sectors, and providing the necessary financing, in light of the challenges of economic globalization.